

مقال

مشاركة الدولة عند توقيع الاتفاقيات النفطية لا بعده

نقولا سرقيس

لبنان، في 27 كانون الثاني 2017 في جريدة «الحياة» (يمكن مراجعة مقال «سياسة نفط وطنية أم تضليل بلا حدود؟» - «الخبير»، الجمعة 21 نيسان 2017). لقد أخطأت بعض الصحف عندما استنكرت، في مناسبات عدة، مستوى الرواتب التي يتقاضاها أعضاء مجلس إدارة هيئة البترول، مشيرة الى انها تضاهي ضعف معدل مخصصات رؤساء الوزارات في أوروبا الغربية. وهي أخطأت لأن الأهم، والأخطر، في الموضوع ليس مستوى الرواتب مهما كانت، بل كفاءة اشخاص سُلّموا مسؤوليات بهذا الحجم من دون ان تكون لمعظمهم علاقة بها، مع كامل التقدير لكل مؤهلاتهم وتجاربهم في مجالات أخرى.

(3) السبب الثالث للمغالطات المشار إليها هو محاولة تبرير عدم مشاركة الدولة بعذر اقبح من ذنب، كما تبين خلال «ورشحة العمل» التي نظمتها هيئة البترول في 21 كانون الأول الماضي، عندما تكرم أحد المسؤولين عن البيئة بالاشارة المذهلة الى «امكانية مشاركة الدولة تجارياً مع ائتلاف الشركات مستقبلاً عبر شركة وطنية او غيرها من الوسائل». الا ان هذا المسؤول لم يوضح ما يعنيه بكلمة «تجارياً»، ولماذا تجارياً فقط. هل المقصود عقود الخدمات التي يبادر البعض لتأسيس شركات خاصة بها تحت اسماء مستعارة؟ او تسويق الاتاوة وحصة الدولة من الارباح والتي يحق للدولة، وفق المادتين 23 و 24 من المرسوم 2017/43، تقاضيها نقداً او عينياً، بقيمة قد تبلغ المليارات من الدولارات، كما يحق لوزير الطاقة، وفق المادة 8 من المرسوم 2013/10289، التدخل مباشرة في طريقة تسويقها؟ هل هذا أفضل وأضمن اسلوب للتصرف بثروة تعود ملكيتها لكل اللبنانيين؟

الجواب على ذلك بالعربية الفصحى هو ان مشاركة الدولة الفعلية يتم تثبيتها عند توقيع الاتفاق لا بعده، وان هذه المشاركة تتم عبر شركة نفط وطنية، من الافضل ان يكون رأسمالها مفتوحاً لكل مواطن ضمن الشروط والضمانات اللازمة. هذا ما حصل ويحصل في اكثر من 70 دولة في العالم تمارس نظام تقاسم الانتاج. ولا بد من الافادة من اهتمام شركة بحجم «توتال» وخبرتها لتولي مسؤولية المشغل بحصة تتراوح من 40% الى 60% (ربما الى جانب شركة كبرى او اكثر)، مقابل حصة لا تقل عن 40% للشركة الوطنية.

كل ما عدا ذلك من كلام حول ضرورة انتظار انشاء شركة وطنية، او حصول اكتشاف تجاري واعد، او امكانية تعاون تجاري «مستقبلاً» مع الشركات الاجنبية العاملة، كلام هراء غابته الاسراع في التوقيع على عقد مع مجموعة شركات لا مكان لشركة وطنية بينها، وغدر اللبنانيين بأمر واقع جديد، والتماهي باستباحة ثروتهم النفطية وحقوقهم وأمالهم.

تؤدي الى خسائر في حال عدم التوصل الى اكتشافات. هذه النظرية العجيبة اوجزها رئيس هيئة ادارة قطاع البترول آنذاك، في مقابلة نشرت في جريدة «النهار» (20 نيسان 2017)، عندما سئل عن سبب عدم دخول الدولة كشريك عند توقيع العقد. وقد جاء جوابه حرفياً أن «هذا الامر ليس لأبد الأبد، فمرسوم تلزيم البلوكات يمكن ان يعدل بمرسوم آخر، ان عندما نتأكد ان هناك اكتشافات واعدة في البحر، يمكن ان ندخل بنسب معينة وتكون النتيجة مضمونة أكثر».

الظاهر ان مدير الهيئة المذكورة لم يكن يعلم، عندما تفوه بهذا الجواب، ان الدولة لا تخسر دولاراً واحداً جراء نفقات الاستكشاف في حال عدم التوصل الى اي اكتشاف، نظراً الى أن نظام تقاسم الانتاج المعروف في القارات الخمس يقتضي ان يتحمل الشريك الاجنبي وحده نفقات الاستكشاف ومخاطره، في حين ان الطرف الوطني يدخل كشريك عند حصول اكتشاف تجاري، وبحصة تتراوح عادة بين 40% و 60%. في

هناك تناقض في الحديث عن «رخصتين بتروليتين» من جهة و«اتفاقيتي استكشاف ونتاج» من جهة أخرى

هذه الحالة فقط، يسدّد الطرف الوطني للشريك الاجنبي تدريجياً حصته من نفقات الاستكشاف، وفق ما يسمى "Carried interest". كما يبدو ان اكبر مسؤول في هيئة ادارة قطاع البترول حينذاك لم يكن مدركاً ان اتفاقيات من هذا النوع تُعقد مع شركات عالمية لمدة تناهز الاربعة عاماً، هي اقرب ما تكون الى معاهدات دولية لا يمكن الغاؤها او تعديلها وفق مزاج هذا المدير او ذاك الوزير! مما يطرح التساؤل عند سماع مثل هذا التصريح المذهل: اين يقف الجهل، واين يبدأ التضليل؟ ولا يقل غرابة عن ذلك انه لم يبادر اي من المسؤولين عن هذا القطاع، بعد، بتصحيح ما جاء فيه، ناهيك عن الاعتذار عما يحدثه من بلبلة وتضليل، خصوصاً أنها ليست المرة الاولى في محاولات تشويه الحقيقة.. فقد سبقتها محاولات أخرى، منها التغني بالافتداء بالنموذج النروجي المعاكس كلياً لما نراه عندنا، او اليد الخفية التي امتدت لتزوير الترجمة العربية لمقال نشرته اناليزا فيديليانو، رئيسة بعثة صندوق النقد الدولي الى

علامات استفهام وتناقضات ومغالطات عدة، الا تزال تُلّف شقاً أساسياً من الاتفاق الذي اعلن عن نية عقده قريباً مع ائتلاف الشركات الثلاث، «توتال» (مشغل - 40%) و«إيني» (40%) و«نوفاتيك» (20%)، للتغيب عن البترول والغاز وانتاجهما في الرقعتين 4 و 9 في المنطقة الاقتصادية الخالصة. هذا الشق الاساسي والبالغ الاهمية يتعلق بحقوق الدولة ودورها في الأنشطة البترولية المزمع القيام بها.

(1) السبب الاول لذلك يعود الى ان كل ما تم رسمياً حول هذا الموضوع (بما في ذلك محاضر المفاوضات مع الشركات، وتقارير وزير الطاقة، والتقارير «السري» الذي وضعته هيئة ادارة قطاع البترول بتاريخ 25 تشرين الاول 2017 حول تقويم العروض، بالإضافة الى موافقة الحكومة على مشروع ما سمي خطأ «رخصتين بتروليتين حصريتين بموجب اتفاقيتي استكشاف ونتاج في الرقعتين 4 و 9»، لا تشير، لا من قريب ولا من بعيد، الى امكانية دخول الدولة كشريك عبر شركة نفط وطنية أو شروط ذلك. فيما وزير الطاقة الحالي ما فتئ يكرر ان نظام الاستثمار هو نظام تقاسم الانتاج، متجاهلاً ان هذا التعبير ليس له اي معنى الا في حال مشاركة الدولة، وانه لا يوجد بين مئات عقود تقاسم الانتاج المعمول بها في العالم عقد واحد تجرأ احد على تسميته كذلك، على رغم تغيب الدولة وشركتها الوطنية.

علاوة على ذلك، يوجد تناقض في الحديث عن «رخصتين بتروليتين» من جهة و«اتفاقيتي استكشاف ونتاج» من جهة ثانية. هذا التناقض هو نتيجة انحراف اساسي في المرسوم 2017/43 الذي دمج مراحل الاستكشاف والتنقيب والانتاج في نموذج استكشاف ونتاج واحد، وفي اتفاق واحد، يوقع سلفاً لكل هذه المراحل ولدة تناهز الاربعة عاماً. ما يتم عادة هو منح رخصة استكشاف حصرية ولبضع سنوات فقط للشركة المعنية، يصار بعدها، في حال حصول اكتشاف او نتائج واعدة، الى عقد اتفاقية انتاج تغطي جزءاً فقط من مساحة رخصة الاستكشاف. بهذا الشكل، تكون الدولة على بينة من أمرها، وفي وضع تفاوضي افضل لتحديد شروط اتفاقية الانتاج مع الطرف الاجنبي. الا ان الامور في لبنان، في هذا الموضوع كما في غيره، تسير بعكس ما يحصل في البلدان الأخرى وبعكس المنطق وبعكس المصلحة الوطنية.

(2) السبب الثاني، والاهم بكثير، لعلامات الاستفهام وللمغالطات هو التلويح بامكانية انشاء شركة نفط وطنية، وربما دخولها كشريك في حال توصل الطرف الاجنبي الى اكتشاف تجاري، بحجة ان مشاركة الدولة في كلفة الاستكشاف، كما يردد بعض المسؤولين،

تقرير

ميزانية «المركزي»

الأصول الأجنبية تراجعت 1,6 مليار دولار منذ أيلول

فارتفعت كثيراً وباتت تشكل عنصراً مخيفاً في النظام المالي، إذ ارتفعت فوائد القروض على الليرة إلى أكثر من 15%، فيما بلغت فوائد القروض على الدولار 10%.

خطورة هذا الأمر تكمن في ما يرتبه من كلفة على الدين العام، إذ ارتفعت الفوائد على أسعار سندات الـ«يوروبوندز» نقطة مئوية في الأسواق العالمية، ما يعني أنه ليس هناك إمكانية لخفض هذه الفائدة، علماً بأن محفظة الـ«يوروبوندز» تبلغ 25 مليار دولار، أي أن كلفة هذه المحفظة ارتفعت بقيمة 250 مليون دولار، وهي مرشحة لارتفاع أكثر في الفترة المقبلة رطباً بالزيادة المرتقبة من الفدرالي الأميركي للفوائد على الدولار الأميركي.

(الخبير)

الأمر برفع أسعار الفوائد على الودائع والقروض. وقد وصلت الفوائد على الودائع بالدولار إلى 7% وعلى الودائع بالليرة إلى أكثر من 11%. أما الفوائد على القروض والتسهيلات المصرفية

التصعيد السعودي زاد من هشاشة بنية النظام المالي الذي يتغذى على «هندسات» مصرف لبنان

كانون الأول بلغ 2538 مليار ليرة أو ما يعادل 1,68 مليار دولار. ويعتبر هذا التراجع في الأصول الأجنبية عن هروب رؤوس أموال من لبنان إثر محاولات السعودية إثارة الهلع وضرب «الثقة» وتخويف المودعين بعد احتجاز الرياض رئيس الحكومة سعد الحريري وإجباره على الاستقالة، ما خلق طلباً على التحويل من الليرة إلى الدولار وسحب قسم من هذه التحويلات إلى الخارج.

التصعيد السعودي ونتائجه السلبية زادت من هشاشة بنية النظام المالي الذي كان يتغذى خلال السنتين الماضيتين على «هندسات» مصرف لبنان التي منحت المصارف أرباحاً طائلة تفوق 5 مليارات دولار، ولكنها خلقت مشاكل كبيرة في تعقيم السيولة، لينتهي

تكدد مصرف لبنان خسائر في أصوله الأجنبية بقيمة 1,08 مليار دولار بين 15 تشرين الثاني و15 كانون الأول 2017. والسبب، كما بات معروفاً، يعود إلى التصعيد السعودي في مطلع تشرين الثاني الماضي والضغط الخليجي التي مورست على المودعين في المصارف اللبنانية.

وأشارت النشرة نصف الشهرية لميزانية «المركزي» إلى انخفاض الأصول الأجنبية لمصرف لبنان من 64340 مليار ليرة في 15 تشرين الثاني إلى 63000 مليار في 15 كانون الأول، بانخفاض يعادل 1,08 مليار دولار. وكانت الأصول الأجنبية قد بلغت أعلى مستوى لها هذه السنة في أيلول حين سجلت 65538 ملياراً، ما يعني أن التراجع خلال تشرين الأول وتشرين الثاني حتى منتصف



كيف تحسب الزيادات؟

ينص قانون الإجراءات الجديد على تمديد عقود الإيجار لمدة تسع سنوات قبل تحريرها. وحدد بدل المثل السنوي للمأجور (الإيجار الجديد) على أساس 4% من قيمته البيعية. فإذا كانت قيمة الشقة، مثلاً، 200 ألف دولار، يصبح إيجارها السنوي 8000 دولار. وترفع الزيادات على البدلات التي كان معمولاً بها قبل القانون (على أساس قانون الإجراءات القديم) بشكل تدريجي على الشكل التالي:

– في أول أربع سنوات تمديدية بعد نفاذ القانون، تُضاف 15% من قيمة فارق الزيادة بين البدل المعمول به حالياً والبدل الذي كان معمولاً به قبل القانون. (مثلاً إذا كان الإيجار القديم السنوي للشقة نفسها ألف دولار، يكون الفارق 7000 دولار، والـ 15% من الفارق تكون نحو ألف دولار).

– خلال السنتين الخامسة والسادسة من الفترة التمديدية، تُضاف 20% من قيمة الفارق المشار اليه أعلاه (إذا اعتمدنا المثال نفسه، تكون الزيادة نحو 1400 دولار).

– خلال السنوات السابعة والثامنة والتاسعة، يكون بدل الإيجار مُساوياً لقيمة البدل الجديد (8 آلاف دولار).

إعلان حاصباني إطلاق مناقصات لتوفير كلفة فاتورة الادوية (دالاتي ونهرا)

